المحاضرة التاسعة

الوقائع الاقتصادية فترة ما بعد بريتون وودز(1971-1991)

المحاضرة التاسعة

الوقائع الاقتصادية ما بعد بريتون وودز خلال الفترة (1971-1991)

رابعا: بروز الاقتصاديات الآسيوية (المعجزة الاقتصادية الآسيوية)

لقد حققت دول شرق آسيا معدلات نمو اقتصاي عالية ومتواصلة، فخلال الفترة(1965 -1990)نمت اقتصاديات شرق آسيا الثلاثة والعشرين بمعدلات نمو فاقت اقتصادات العالم جميعا، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى نمو أشبه بالمعجزة في ثمانية اقتصادات هي:اليابان، النمور الأربعة: (هونغونغ، كوريا الجنوبية، سنغافةرة، تايوان)، ثلاث دول من جنوب شرق آسيا هي: (أندونيسيا، ماليزيا، تايلاند).

كما حققت الصين مؤخرا وتحديدا في منتصف الألفية الثالثة أداءا مرتفعا، حيث سجلت معدلات نمو عالية بدرجة ملحوظة حيث تفوقت على أوروبا واليابان وتنافس الولايات المتحدة الأمريكية. فبعد الأزمة المالية العالمية 2008 تغير ميزان القوى العالمي وأدى إلى تضييق الفجوة بين الصين والولايات المتحدة. وقد شقت الصين طريقها بنجاح في مجالات واسعة مثل الكفاءة في التصنيع تكنولوجيا السكك الحديدية عالية السرعة، والطاقة النووية وتكنولوجيا الطاقة المتجددة والتعليم وغيرها. وأصبحت قوة اقتصادية عظمى، فهي ثاني أكبر اقتصاد في العالم بإجمالي ناتج محلي بلغ 11,5 تريليون دولار سنويا، كما أن لها ادخار محلي يقرب من خمسة تريليون دولار بالإضافة إلى مخزون من احتياطات النقد الأجنبي يبلغ نحو ثلاثة تريليون دولار. وهي تعتبر دائن صاف لمعظم بلدان العالم في حدود 1,8 تريليون دولار. ومع تزايد قوتها الاقتصادية ونفوذها المالي أصبحت الصين[1] منافسا قويا للولايات المتحدة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والتكنولوجية.

يتناول هذا الجزء التجربة التنموية لاقتصادات شرق آسيا الثمانية (اليابان، هونغونغ، كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان، أندونيسيا، ماليزيا، تايلاند)، من خلال التطرق إلى أهم الانجازات التي حققتها مرورا بالعوامل التي ساعدتها في ذلك.

1- الانجازات التي حققتها النمور الآسيوية الثمانية:

1-1 معدلات نمو مرتفعة ومتواصلة: كان الأداء الاقتصادي لاقتصاديات شرق آسيا الثمانية مذهلا، فمنذ 1960 نمت بما يزيد عن ضعف سرعة نمو اقتصادات شرق آسيا الأخرى، و بما يعادل تقريبا ثلاثة أمثال سرعة نمو اقتصادات أمريكا الجنوبية وجنوب آسيا. كما فاق آداؤها أداء الاقتصادات المصدرة للنفط والاقتصادات الصناعية. (WB، 2000، صفحة 14) فخلال الفترة من (1965-1980) استطاعت كوريا الجنوبية أن تحقق متوسط معدل نمو سنوي بحوالي9.6 % و 9.4% في الفترة (1980-1990) و 7.2% ممن 1990-1995، وفي سنغافورة كانت هذه المعدلات 10.1%، 6.4%، 8.7% . وفي هونج كونج كانت المعدلات 8.6%، 6.9%، 5.6% للفترات نفسها على التوالي.

1-2 ارتفاع معدلات نصيب الفرد من الدخل وتحسن مستويات الرفاهية: في الفترة بين 1960 و1985 ارتفع نصيب الفرد من الدخل الحقيقي الى أكثر من اربعة أمثاله في اليابان والنمور الأربعة، والى الضعف في دول جنوب شرق آسيا. وتعتبر الاقتصادات الاسرع نموا المتمثلة في اليابان والنمور الاربعة الأكثر عدالة في توزيع الدخل. ونتيجة للنمو السريع

[1] تجدر الإشارة إليه، أن الصين تعتمد على النظام الاقتصادي الرأسمالي وأضافت إليه التخطيط الحكومي، أي المزج بين اقتصاد السوق والتخطيط، حيث للأسواق دور مهيمن لكنها تخضع لتنظيم الحكومة.

والعدالة في التوزيع تحسنت رفاهية الفرد على نحو كبير، اذ ارتفع متوسط عمر الفرد فيها من 56 سنة في عام 1960 الى 71 سنة في عام 1990. كما انخفضت مستويات الفقر فيها بشكل كبير فعلى سبيل المثال انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون مفتقرين الى الاحتياجات الاساسية في اندونيسيا من 58 في عام 1960 الى 17 في عام 1990وفي ماليزيا من 37 الى 5 خلال الفترة نفسها. كما تحسنت عدة مؤشرات اجتماعية واقتصادية اخرى كالتعليم الصحة وحتى امتلاك الاجهزة المنزلية التي تجاوزت احيانا المستويات السائدة في الاقتصادات المتقدمة.

3-1 تطور القطاع الصناعي الذي أصبح له دور متزايد في الناتج المحلي الإجمالي، ففي ماليزيا أصبح هذا القطاع يساهم بـ33 بالمائة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ 14 بالمائة خلال فترة زمنية أقل من 25 سنة؛

4-1 حققت هذه الدول تقدماً كبيراً في مجال التكنولوجيا. ففي بداية مراحل النمو ركزت هذه الدول على التكنولوجيا البسيطة ذات الكثافة العالية لعنصر العمل وذلك من أجل امتصاص فائض العرض من القوة العاملة الرخيصة وغير الماهرة والتخلص من مشكلة البطالة والتغلب جزئياً على مشكلة التمويل في المراحل الأولى من النمو لأنها قللت الحاجة إلى الاستثمارات المرتفعة، ثم استطاعت هذه الدول استخدام التكنولوجيا كثيفة رأس المال.

5-1 التفوق الاستثنائي في مجال التصدير: فقد استطاعت كوريا أن تنمي صادراتها خلال القترة 1965-1980 بمتوسط معدل سنوي 27.2%، وسنغافورة بمعدل 4.7% وهونج كونج 9.5% خلال الفترة نفسها. بفضل هذا استطاعت بلدان جنوب شرق آسيا تحقيق مكاسب على صعيد السوق العالمي، إذ استطاعت صادراتها اختراق الأسواق العالمية بدرجة تنافسية عالية، كما تمكنت من جذب الكثير من الشركات ورؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فيها، سواء في شكل استثمارات مباشرة، أو قروض أو استثمار في أسواق الأوراق المالية لهذه البلدان. وأصبحت أكبر مستقطب لرؤوس الأموال الأجنبية، حيث بلغ نصيبها من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الموجهة إلى الأسواق الصاعدة في عام 1996 والمقدرة بـ 244 مليار دولار أمريكي حوالي 50 بالمائة مقارنة بـ30 بالمائة لبلدان أمريكا اللاتينية و13 بالمائة لبلدان أوروبا الشرقية.

2- **العوامل التي أدت إلى نجاح تجربة النمور الآسيوية**: تضافرت مجموعة مهمة من العوامل الداخلية والخارجية لإنجاح تجربة التنمية في دول النمور.

2-1 العوامل الداخلية:

2-1-1 السياسات العامة: حسب العديد من الدراسات، تمكنت هذه الدول من الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتحقيق النجاح من خلال مجموعة من السياسات تراوحت بين السياسات المحددة بالسوق وبين السياسات التي تتبناها الدولة. أي تبنها مزيج ناجح من السياسات الحكومية التداخلية من ناحية, وآليات السوق من ناحية أخرى.

2-1-2 زيادة المدخرات والاستثمار: قامت الاقتصادات الآسيوية بزيادة المدخرات والاستثمار بالاعتماد على مزيج من السياسات الاقتصادية. وذلك من خلال:

- تفادي التضخم: كانت معدلات التضخم في هذه الدول معتدلة، كما كان من الممكن التنبؤ بها، لهذا كانت معدلات الفائدة مستقرة(أي تمكنت من تفادي تقلبات معدلات الفائدة على الودائع) ما شجع هلى التخطيط طويل الأجل والاستثمار الخاص وزيادة المدخرات؛

- تأمين سلامة البنوك: حبث أولت حكومات هذه الدول أهمية كبيرة للمحافظة على ثقة المدخرين في المؤسسات المالية، ويتضمن هذا تبني تشريعات تنظيمية وحماية المودعين من أزمات المصارف، يث كانت حكومات هذه الدول تكفل المؤسسات المالية المتعثرة،وذلك من خلال المساعدات الدارية والمالية او ادماجها مع مصارف أقوى؛

- انشاء مراكز توفير البريد: أنشأت بعض الدول مثل اليابان، سنغفورة، ماليزيا وتايوان نظم ادخار بريدية تديرها الحكومة لجب صغار المخرين؛

- كما استخدمت حكومات بعض الدول آليات تدخل عديدة لزيادة الادخار. فمثلا قامت كل من اليابان وتايوان وكوريا بفرض قيود ومعدلات فائدة مرتفعة على فروض السلع الاستهلاكية، وضرائب على ما يسمى بالسلع الاستهلاكية الكمالية. وذلك لدفع المستهلكين للادخار عندما لا يكون لهم بديل آخر؛

- الادخار الاجباري: إلى جانب الاجراءات المذكورة أعلاه حاولت بعض هذه الدول فرض الادخار اجباريا من خلال نظام التقاعد الاجباري. وحسب دراسة غبلا لثر صناديق مغاشا التقاعد في سنغفورة وجدت ان صندوق التقاعد المركزي عزز المدخرات الكلية بحوالي 4 بالمائة؛

2-1-3 خلق بيئة مشجعة لقطاع الأعمال: وفرت هذه الدول مناخا مشجعا للاستثمار. كان أهم عنصر فيه الهيكل القانوني المنظم والمشجع بشكل عام للاستمار الخاص المحلي والاحنبي، كما أقامت بنى تحتية جيدة؛ سياسات ضريبية مشجعة للاستثمار، مثل تبنيها لسياسات خفض اسعار السلع الراسمالية وذلك من خلال نجنب التعريفات الجمركية على واردات هذه السلع؛ فرض معدلات فائدة منخفضة على القروض الاستثمارية وخاصة تلك الموجهة للتصدير؛

2-1-4 تبني سياسات صناعية انتقائية: إن الهدف الرئيسي وراء تصميم اقتصاديات شرق آسيا للسياسات الصناعية هو تغذية وتطوير الصناعات المختارة لرفع الرفاهية في تلك البلدان، و تحقيق ميزات نسبية ديناميكية لتلك الصناعات عن طريق استخدام جهاز تخصيص الموارد وعلى هذا الأساس، قامت حكومات شرق آسيا باختيار الصناعات على أساس أمهيتها لتحقيق النمو في المستقبل. فعلى سبيل المثال، قامت الحكومة اليابانية بإعطاء الأولوية لصناعات الحديد و الصلب في أواخر الأربعينات وبداية الخمسينات نظرا لأهية نواتج تلك الصناعات التي تمثل مدخلات هامة للصناعات الثقيلة الأخرى، و التي يعتبر تطويرها أي الصناعات الثقيلة عنصرا رئيسيا لتحقيق نمو سريع في الاقتصاد. خلال الفترة ما بين 1950-1980 تميزت اليابان في الغالب بإنتاجها للسلع كثيفة العمل، قم تحولت بعد ذلك نحو الصناعات عالية التكنولوجية في الفترة ما بين 1980-1995 اما في السنوات الاخيرة تتجه اليابان بشكل مكثف نحو زيادة إنتاجها في مجال الخدمات ذات التكنولوجيا الفائقة.

2-1-5 استراتيجية تنشيط وتشجيع الصادرات: بعد انتهاج بعض بلدان شرق آسيا سياسات إحلال الواردات في المراحل الأولى بشكل مؤقت، شرعت اقتصاديات المعجزة بتبين إستراتيجية التوجه نحو الصادرات ابتداءا من الستينات،و التي تجلت في الانخفاض المحسوس في معدلات الرسوم الجمركية و الضرائب على الصادرات، إزالة القيود الكمية على التجارة، و تقليل الحواجز أمام تدفقات الاستثمار الاجنبي. وخلال السبعينات، قامت العديد من البلدان الاسيوية مثل هونغ كونغ، و سنغافورة بتخفيض الحواجز الجمركية . كما سجلت كل من كوريا، ماليزيا، وتايلاند معدلات لرسوم جمركية تقدر ب 9، 9، 13 % على التوالي، وهي اقل بكثير من نظيرتها في الهند 29 % ، باكستان 23 %؛ كما التزمت بسياسات سعر صرف تنافسية؛ السماح بحرية الوصول إلى الصرف الأجنبي؛ تطوير مؤسسات جديدة كمناطق تجهيز الصادرات؛ وفي الثمانينات و التسعينات قامت اقتصاديات شرق آسيا بتخفيض المزيد من الرسوم الجمركية على الواردات و القضاء بشكل كبير على ضرائب الصادرات و الرسوم غير الجمركية. ففي منتصف التسعينات، سجلت معدلات الرسوم الجمركية في كل من كوريا، اندونيسيا، و ماليزيا انخفاضا يصل إلى اقل من 5 % في حين حافظت الهند على معدلات رسومها الجمركية المرتفعة ؛

2-1-6 بناء رأس المال البشري: اهتمت هذه الدول بالرأس المال البشري وذلك عن طريق تركيز الانفاق في مجال التعليم على المراحل الأساسية أولا بتوفير التعليم الابتدائي الشامل، ثم اتاحة المزيد من التعليم الثانوي. ولقد ركز التمويل المحدد لمرحلة التعليم فوق الثانوي على المهارات الفنية. كما قامت بعض الحكومات باستيراد خدمات برامج تعليمية وبخاصة في المجالات المتطورة مهنيا وتقنيا، وكان محصلة ذلك قاعدة رأس مال بشري عريضة موجهة فنيا تتناسب مع التنمية الاقتصادية السريعة.

2-1-7 الانفتاح على التكنولوجيا الأجنبية:كانت الاقتصادات الأسيوية جادة في طلب التكنولوجيا الأجنبية من خلال آليات مختلفة: مثل التراخيص، واردات سلع رأسمالية ودورات تدريبية أجنبية، الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر مما أدى إلى تسريع توطين التقنية في هونغونغ، ماليزيا، سنغافورة، اندونيسيت، تايلاند.. ولم تعتمد هذه الدول على نقل التكنولوجيا الأجنبية فقط، لكنها نجحت في تطوير قاعدة للابتكار أثناء تنميتها الصناعية. و قد لعبت الحكومات أدوار رئيسية في التنمية التكنولوجية من خلال: توفير البنى التحتية الضرورية و الحوافز المالية لتسهيل التقدم التكنولوجي؛ المعاهد العمومية للبحث و التطوير ؛ و إقامة مشاريع أبحاث مشتركة بالتعاون مع القطاع الخاص، ونشر التكنولوجيات المنتجة إلى الشركات الخاصة؛

2-2 العوامل الخارجية: من بين هذه العوامل يمكن ذكر:

2-2-1 الدور الذي لعبته الحرب الباردة: فنتيجةً لتبعية أنظمة الحكم لهذه النمور للغرب الرأسمالي فإن المعسكر الغربي حرص على مساعدة هذه الدول بسخاء لتسريع نموها الاقتصادي وتحديثها كنموذج رأسمالي بديل للنموذج الاشتراكي المجاور لها، خاصة في عقدي الستينيات والسبعينيات. ومن هنا فإن الاعتقاد الشائع أن ذلك الدعم وفر الانطلاقة الأولى لهذه لاقتصادات، ومكنها من النهوض والوصول لاحقا إلى درجة الاعتماد على النفس. فعلى سبيل المثال قدمت الولايات المتحدة لكوريا الجنوبية في ما بين سنتي 1946 و1976 نحو 12.6 مليار دولار, وقدمت المؤسسات المالية الدولية نحو 1.9 مليار دولار (عبد الفضيل، 2000، صفحة 56)

بالإضافة إلى هذه المساعدات والتسهيلات فإنه نتيجة لوجود قواعد عسكرية للغرب الرأسمالي في هذه البلدان وخصوصاً الولايات المتحدة فإن ذلك خفف من عبء الإنفاق العسكري ومصاريف الدفاع.

2-2-2 نظام النقد الدولي: الذي كان يعمل حتى بداية السبعينات(نظام بريتون وودز)، هذا النظام حقق استقراراً عالمياً في أسعار صرف عملات مختلف بلدان العالم، وبالتالي فإن هذا النظام وفر لها الدخول في صفقات تصدير واستيراد طويلة الأجل وهي مطمئنة لعدم وجود تقلبات فجائية وحادة في أسعار الصرف، كما أن هذا النظام وفر لها موارد السيولة عند الحاجة بأسعار فائدة معقولة

2-2-3 الاستفادة الكبيرة التي حققتها هذه الدول من التخفيضات الجمركية التي أقرته الجات (GAAT)في أوائل السبعينات بعد الانضمام اليها، فلولا امكانات التصدير غير المعاق إلى البلدان الرأسمالية الصناعية الذي وفرته هذه التخفيضات ما كان من الممكن لتجربة النمور الآسيوية أن تشهد هذا النجاح الذي حققته.

خامسا: تحلل النظام الاشتراكي: خلال الفترة 1989-1991 زال النظام الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفياتي -على النحو الذي تم التطرق له في محاضرة النظام الاشتراكي-. و أصبح هناك نوع من الانفراد بالقمة القطبية الاقتصادية الواحدة فقد أصبحت الرأسمالية سيدة الموقف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وبدأ الحديث عن نظام اقتصادي عالمي جديد.